Synergy تـــآزر
Hevdestî هەڤدەستی

Network of Statelessness Victims in al-Hasakah

هويتي HAWIATI
الشبكة الإقليمية حول انعدام الجنسية
MENA Statelessness Network

بين الأمل والتحديات: إعادة الجنسية للكُرد مكتومي القيد في سوريا

تقرير مشترك لرصد وتقييم تنفيذ المادة الرابعة من المرسوم رقم (13) لعام 2026

محل ورقم القيد : مكتوم القيد

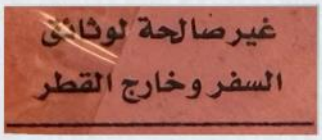

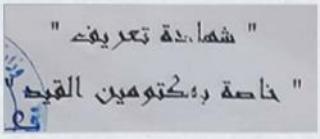

أكثر من ستة عقود من الانتظار لاستعادة حقٍ ما كان ينبغي أن يُنتزع أصلاً

حزيران/يونيو 2026

HevdestiSynergy

www.hevdesti.org

ملخص:

أعد هذا التقرير بشكل مشترك كل من رابطة تآزر للضحايا وشبكة ضحايا انعدام الجنسية في الحسكة، بالتعاون مع الشبكة الإقليمية حول انعدام الجنسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (هويّتي)، بهدف رصد وتقييم تنفيذ المادة الرابعة من المرسوم رقم (13) لعام 2026 المتعلقة بإعادة الجنسية السورية للكُرد «مكتومي القيد» المتضررين من آثار الإحصاء الاستثنائي لعام 1962 في محافظة الحسكة.

يمثل المرسوم رقم (13) لعام 2026 خطوة مهمة طال انتظارها لمعالجة واحدة من أكثر قضايا انعدام الجنسية تعقيداً واستمراراً في سوريا، والمتمثلة بحرمان مئات الآلاف من الكُرد السوريين/ات من الجنسية والحقوق المرتبطة بها على مدى أكثر من ستة عقود.

وفي إطار الجهود الرامية إلى معالجة هذه القضية، نصت المادة الرابعة من المرسوم رقم (13) لعام 2026 على إلغاء التدابير الاستثنائية المترتبة على إحصاء عام 1962 ومنح الجنسية السورية للمواطنين الكُرد المتضررين منها، بمن فيهم مكتومو القيد، مع مساواتهم الكاملة في الحقوق والواجبات. وبدأت اللجان المختصة استقبال طلبات تجنيس الكُرد مكتومي القيد اعتباراً من 6 نيسان/أبريل 2026 لمدة ثلاثين يوماً، قبل أن يتم تمديد فترة التقديم خمسة عشر يوماً إضافية.

ووفقاً لإعلان وزارة الداخلية بتاريخ 22 أيار/مايو 2026، استقبلت اللجان المختصة 2,892 طلباً عائلياً شملت 10,516 شخصاً. وتعكس هذه الأرقام حجم الطلب المتراكم على استعادة الجنسية، إلا أنّ تقديرات شبكة ضحايا انعدام الجنسية في الحسكة تشير إلى استمرار وجود أعداد كبيرة من الأشخاص المشمولين بالمرسوم خارج عملية التسجيل، ولا سيما بين اللاجئين/ات والمقيمين/ات في دول الجوار وأوروبا، ويُتوقع أن يبلغ عددهم آلاف العائلات.

يستند هذا التقرير إلى رصد ميداني ومقابلات فردية مع أشخاص من فئة مكتومي القيد وأفراد أسرهم داخل سوريا وخارجها، إضافة إلى ملاحظات ميدانية من مراكز التسجيل وتحليل قانوني للإجراءات المتبعة. ويهدف التقرير إلى تقييم فرص وتحديات تنفيذ المادة الرابعة من المرسوم رقم (13) لعام 2026 الخاصة بإعادة الجنسية للكُرد مكتومي القيد، ورصد مدى قدرة الإجراءات الحالية على الوصول إلى جميع الفئات المشمولة بصورة عادلة وفعالة وشاملة.

وأظهرت أعمال الرصد حالة من التفاؤل الحذر بين المتضررين/ات، حيث اعتبر كثيرون أن الإجراءات الحالية أكثر سهولة وتنظيماً مقارنة بمحاولات سابقة لمعالجة القضية. كما أشار المشاركون/ات إلى وجود تعاون ملحوظ في عدد من مراكز التسجيل، ما عزز الثقة الأولية بالعملية وإمكانية استعادة الحقوق القانونية والمدنية التي حُرم منها المتضررون لعقود.

في المقابل، وثق التقرير عدداً من التحديات التي قد تؤثر على شمولية العملية وعدالتها وفعاليتها. وشملت هذه التحديات صعوبات مرتبطة بإثبات الإقامة أو الروابط الأسرية في بعض الحالات، خاصة للأشخاص الذين فقدوا وثائقهم أو تعرضوا للنزوح. كما برزت التحديات التي تواجه السوريين/ات المقيمين/ات خارج البلاد، في ظل اشتراط الحضور الشخصي واستكمال إجراءات لاحقة داخل سوريا، وما يترتب على ذلك من أعباء مالية وإدارية.

وثق التقرير حالات جرى فيها تسجيل متقدمين/ات كُرد في استمارات التقديم الرسمية تحت صفة «عربي سوري»، قبل أن يتم التراجع عن هذا التصنيف واعتماد وصف «سوري» في إجراءات التسجيل استجابةً لاعتراضات المتضررين/ات.

كما رصد التقرير تفاوتاً في بعض جوانب التطبيق بين مراكز التسجيل المختلفة، إلى جانب محدودية المعلومات المتاحة حول مراحل دراسة الطلبات والمقابلات والإجراءات اللاحقة للحصول على الوثائق المدنية. وأدى ذلك إلى حالة من عدم اليقين لدى عدد من المتقدمين وأسرهم. كذلك وثقت المقابلات حالات مرتبطة بالاستغلال المالي وانتشار معلومات غير دقيقة استهدفت بعض المستفيدين المحتملين، خصوصاً خارج سوريا.

ويخلص التقرير إلى أن المادة الرابعة من المرسوم رقم (13) تمثل فرصة تاريخية لمعالجة إرث طويل من التمييز وانعدام الجنسية في سوريا. غير أن نجاح هذه الخطوة يتطلب ضمان وصول جميع الفئات المشمولة إلى الإجراءات بصورة عادلة ومتساوية، وتعزيز الشفافية وتوحيد آليات التطبيق، واتخاذ تدابير خاصة لمعالجة التحديات التي تواجه المقيمين خارج البلاد وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

كما أن معالجة آثار أكثر من ستة عقود من انعدام الجنسية تتطلب مقاربة شاملة تتجاوز منح الجنسية بحد ذاته، لتشمل تسوية الآثار القانونية والمدنية المتراكمة، وضمان الوصول الفعلي إلى الوثائق والخدمات والحقوق المرتبطة بالمواطنة، بما يسهم في تعزيز الثقة بالمؤسسات العامة وترسيخ مبادئ المساواة وعدم التمييز وسيادة القانون والمواطنة المتساوية لجميع السوريين/ات.

للاطّلاع على التقرير كاملاً (18 صفحة) بصيغة PDF، يُرجى النقر على هذا الرابط.

لمزيد من المعلومات، يمكنكم/ن زيارة الموقع الإلكتروني لشبكة ضحايا انعدام الجنسية في الحسكة

أو التواصل مباشرةً عبر:

- الهاتف (واتس آب): 009647510483382
- البريد الإلكتروني: contact@nsvh.network